البناء
السنة السابعة / الثلاثاء / 27 تشرين الأول 2015 / العدد 1917
Seventh year / Tuesday / 27 October 2015 / Issue No. 1917

السعوديون يستبقون توتّر علاقة المملكة ببريطانيا

بعد سلسلة من التقارير التي أفادت في وقت مسبق عن توتّر العلاقات البريطانية ـ السعودية بسبب محاكمة مسنّ بريطانيّ في السعودية بالجَلد بتهمة حيازته خموراً منزلية الصنع، يبدو أنّ الدبلوماسية السعودية تسارع إلى استباق هذا التوتر، وذلك عبر مقال نشره السفير السعودي في لندن الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز في صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية، عبّر فيه عن قلقه من الانتقادات البريطانية لوضع حقوق الإنسان في السعودية، معتبراً أنها تهدّد التعاون بين البلدين، بعد انسحاب لندن من استدراج عروض سعودي.

وإذ لم يخلُ مقال محمد بن نوّاف من عبارات تمنّن بريطانيا بما توفّره السعودية من وظائف لبريطانيين داخل المملكة وخارجها، فإنّه ذكّر بريطانيا بحجم الاستثمار السعودي في بريطانيا، والبالغ 90 مليار جنيه إسترليني.

كما ذكّر محمد بن نوّاف البريطانيين بـ«عطايا المملكة الاستخبارية»، إذ لفت إلى أنّ أجهزة الاستخبارات التابعة لبلاده تشكّل مصدر معلومات لا يقدّر بثمن في خصوص أنشطة الجماعات الإرهابية. مشيراً إلى معلومة نقلت إلى المملكة المتحدة في 2010 تتعلق بمحاولة هجوم أدّت على الأرجح إلى إنقاذ حياة آلاف البريطانيين.

إلى ذلك، سلّطت صحيفة «كوميرسانت» الروسية الضوء على مجموعة الاتصال الرباعية الخاصة بالتسوية في سورية، واضعة احتمال توسيع هذه المجموعة التي تضمّ روسيا والولايات المتحدة وتركيا والسعودية، لتضمّ 12 عضواً أبرزهم إيران.

وفي ما يخصّ اللاجئين السوريين إلى أوروبا، نشرت صحيفة «بيلد» الألمانية مقابلة مع زيجمار جابريل زعيم الحزب الاشتراكي، تمحورت حول إنشاء ما يعرف بـ«مناطق الانتظار» تمهيداً لترحيل اللاجئين. وسلّطت الصحيفة الضوء على الانقسام الحاصل داخل البيت الألماني إزاء هذه التدابير.

«داعش» و«النصرة»: الاستراتيجية الأميركية المضادّة

■ عامر نعيم الياس*

قطع تنظيما «داعش» و«النصرة» في هجمات متناسقة ومنسّقة طريق إثريا ـ خناصر، استولى «داعش»، الذي تولّى هذه الجبهة، السيطرة على الطريق الذي يمدّ عاصمة الشمال بالمواد الغذائية والذي يعدّ الطريق الوحيد الذي يؤمّن حركة المرور البشري والسلعي من المدينة شبه المحاصرة وإليها. فيما تولّت «النصرة» شنّ هجمات منسّقة هي وبعض الفصائل المنضوية في غرفة «فتح حلب» في محيط الريف الجنوبي والجنوبي الغربي من المدينة لتعطيل الإنجاز المعنوي المنتظر في مطار كويرس شرق حلب، فضلاً عن الهجوم على محور «جمعية الزهراء» عند جامع الرسول الأعظم في مدينة حلب، وهو ما نقل الجيش السوري بعد أقل من أسبوعين على هجومه المدروس والمندفع في ريف حلب الجنوبي والطريق الدولية حماة ـ حلب بإسناد جوّي روسي، على الاستعاضة بالدفاع بدلاً من الهجوم، ومحاولة استرجاع النقاط التي خسرها على إثر حشد تنظيم «داعش» الإرهابي مئات المقاتلين من الرقة للتحضير للهجوم لذي لم يأتِ وليد الصدفة، بل كان ثمرةً للإدارة التركية بالوكالة عن الأطلسي لمعركة حلب منذ سنوات أربع.

إن الحديث عن اتحّاد «داعش» و«النصرة» في حلب وفي جبهة قتال واحدة، ووجود تنسيق عالي المستوى، أفضى إلى نتائج ميدانية سريعة لكن موقتة بكل تأكيد. خصوصاً في ضوء استعادة الجيش حوالى عشرين كيلومتراً من طريق إثريا ـ خناصر، يعكس جملة أمور أهمها، القيادة التركية لمعركة الشمال السوري بالوكالة عن الغرب، وإصرار التركي على الاستمرار في القتال على هذه الجبهة تحديداً حتى النهاية ووفق ما تمليه مصالحه طالما سمحت واشنطن بذلك ضمن «لا قرارها» في الملف السوري. كما أن ما جرى في حلب المدينة وريفها الجنوبي يشير بوضوح إلى الاستراتيجية الأميركية في سورية في مواجهة تداعيات التدخل الروسي والتي تقوم على القاعدتين التاليتين:

ـ انكفاء تحالف واشنطن عن الفعل بحده الأدنى الذي كان قائماً خلال السنة الماضية قبل التدخل العسكري الروسي الجوي في سورية، فعلى رغم أن الغارات الجوية لتحالف أوباما خلال سنة كاملة لم تمنع تمدد «داعش»، إلا أن مستوى الغارات وكثافتها بعد التدخل الروسي تراجع إلى مستويات لم يسبق لها مثيل.

ـ دعم الميليشيات الإسلامية المرتبطة بالغرب في سورية وفق التقييم التركي السعودي لها، لا وفق الضوابط التي كانت واشنطن قد وضعتها لانتقاء المجموعات التي يجب دعمها، وذلك بهدف امتصاص الهجوم البري للجيش السوري والقوات الرديفة ما أمكن واستغلال ذلك في العملية التفاوضية حول سورية.

يضاف إلى ما سبق أهمية معركة حلب ومركزيتها بالنسبة لكافة القوى المنخرطة في الحرب السورية، فالجميع يعي أن السيطرة على مدينة حلب أو على الأقل استتاب حصار طرف لطرف آخر سيؤدي إلى استمرار الرهان على حدوث نقلة نوعية في ميزان القوى عبر الحصار والاستنزاف.

لقد أثبت تحالف «داعش» و«النصرة» أن الإرهاب في سورية واحد وأن غرفة العمليات التي تقود الجهد الحربي قادرة على توحيد الأعداء اللدودين وما بينهما من بحور للدماء، طالما توافقت القوى الإقليمية المشغّلة بغطاء ورعاية ومباركة من أميركا. وبالتالي، فإن تحالف «داعش» و«النصرة» يلخّص استراتيجية واشنطن والأطلسي، وأنقرة والرياض ضمناً، لمواجهة الهجوم الروسي في سورية وامتصاصه بهدف التهرّب من الاستحقاق السياسي الذي يفرضه التقدّم الميداني للجيش السوري والقوات الرديفة في البر.

* كاتب ومترجم سوري

صحافة عبريّة

ترجمة: غسان محمد

نتنياهو هو الخطر الوجودي على «إسرائيل»

كتب جابريئيل شتيرمان في «هآرتس» العبرية:

الأمر الذي يقلق الرأس والقلب منذ عدّة سنوات، يبدو حقيقياً أكثر من أيّ وقت: الخطر الوجودي على دولة «إسرائيل» هو بنيامين نتنياهو. لا أقول هذا تهكماً أو بسبب ضعف الموقف. أمور كثيرة قالها نتنياهو في السنوات الأخيرة، وأرفق لها كلمات «خطر وجودي على دولة إسرائيل»، وبالذات الكلام الغبي حول المسؤولية عن الكارثة. هتلر أم مفتي القدس. وقال الحكماء إن أقوالاً كهذه يعاني أصحابها من توقف العقل وسهولة اللسان.

حتى وإن لم يخترع ذلك نتنياهو بل أحد مساعديه. كان من المتوقع من رئيس الحكومة ابن المؤرّخ المعروف، أن يدرك أنّ هناك شعوباً محيطة بنا قليلة المعرفة ولا تستند إلى الحقائق. وحديث نتنياهو عن المفتي يثبت حاجته إلى الحديث عن الكارثة كي يبرّر سياسته الخاطئة أمام العالم عموماً، والعالم العربي خصوصاً.

لم يحصل أن خرجت من فمه كلمات «خطر وجودي» عندما تحدّث عن سعي إيران إلى صنع القنبلة النووية. صحيح أنه كان يجب المواظبة في الصراع ضدّ إيران وحلفائها ويجب الاستمرار بذلك اليوم أيضاً. ولكن ما علاقة هذا بالخطر الوجودي على «إسرائيل»؟ هل نحن نعيش في غيتو في الحرب العالمية الثانية؟ إنه الخطر الوجودي الذي يريد نتنياهو إخافتنا وإخافة العالم كله منه؟

عن أيّ خطر وجودي يتحدث رئيس الحكومة عندما يخيفنا صباحاً ومساءً. لأن الإيرانيين يسعون إلى الحصول على سلاح يوم الحساب. اليوم أو في المستقبل؟ ألا تكفي الصواريخ بعيدة المدى التي لدى إيران وحزب الله و«داعش». وغيرهم ممّن يحبوننا في الشرق الأوسط. لتشكل خطراً علينا في حرب دموية صعبة ومليئة بالضحايا؟ عام 1948 كنا في خضمّ خطر وجودي والسلاح الذي كان في حينه بيد الجيش هو نكتة قياساً مع ما كان لدى العرب الذين هاجمونا. لكن رئيس الحكومة في حينه كان رجل الرجال ـ ديفيد بن غوريون. رجل صاحب حلم وعمل. ولم يعرف الشعب «الإسرائيلي» الخوف الوجودي وهذا بفضل قيادته إلى حدّ كبير.

في السنوات الأخيرة، يقف على رأس الحكومة «الإسرائيلية» شخص كان مقاتلاً في الجيش مثل أخيه الذي سقط في عملية عنتيبة، هذه العملية التي كانت فرص نجاحها قليلة على الورق. لكن من وقف في حينه على رأس الدولة لم يكن مثل نتنياهو في السنوات الأخيرة. لن أفاجأ لو اكتشفت أن الكثيرين اليوم يخافون على وجود دولة «إسرائيل»، ليس بسبب الصواريخ الإيرانية، ولا بسبب جنون هتلر أو اللاساميّ المعروف المفتي الذي كل ما كان باستطاعته فعله التظاهرات في «أرض إسرائيل». إلى أن نفاه البريطانيين من هنا.

الخطر الوجودي على دولة «إسرائيل» يتمثل في عدم فعل شيء، العمل الحكيم لا القوة، من قبل نتنياهو وحكومته. إذ إن بعض الوزراء يقولون آمين لكل ما يقوله. أقوال نتنياهو الفارغة بأنه جاهز للتفاوض مع أبي مازن من دون شروط مسبقة كذب كبير. إذ إن صاحب هذه الأكاذيب يقول مشترطاً: «ليعترف أولاً بدولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي».

قامت «دولة إسرائيل» بحسب قرار الأمم المتحدة عام 1947 كدوله يهودية. هكذا اعترفت بها دول العالم. وفي القانون الدولي لا شيْء اسمه اعتراف بدولة قائمة. والفلسطينيون اعترفوا منذ زمن بـ«دولة إسرائيل» وهم يعرفون أنها «دولة الشعب اليهودي». 20 في المئة من مواطني الدولة هم عرب، وهم يعترفون بها وكان لهم في السابق تمثيل في الحكومة ولهم تمثيل في محكمة العدل العليا. ياسر عرفات نفسه اعترف بـ«دولة إسرائيل» ووقّع معها على اتفاق. وسلم على رئيس حكومة واحد، وأدار المفاوضات مع الثاني.

متى سنصحو ونقول الحقيقة في هذا الوقت الصعب، إذ تسيطر على الدولة حكومة يعتقد وزراؤها أنه بالقوة يمكن وضع حدّ للإرهاب. والسيد «خطر وجودي» يعرف من تاريخ كينيا وقبرص و«أرض إسرائيل»، أنّ المحاربين عملوا ضدّ النظام الكولونيالي البريطاني بأعمال إرهابية واضحة.

دعوات «إسرائيلية» متباينة لمواجهة الأحداث في الضفّة والقدس

تناولت وسائل الإعلام «الإسرائيلية» قضايا عدّة سيطر عليها موضوع الهبّة الفلسطينية الجماهيرية، سواء ما تعلق بخيارات «تل أبيب» للتعامل مع انتفاضة السكاكين، أو تزايد احتمالات استدعاء جيش الاحتياط لمواجهة الأوضاع المتوترة، في حين أشار بعض المعلقين إلى تزايد موجة كتابة جنود عبارات على صفحات التواصل الاجتماعي تدعو إلى قتل العرب.

ويقول يانون ميلس من القناة «الإسرائيلية» العاشرة، إن خبراء عسكريين «إسرائيليين» يطالبون حكومة نتنياهو، باتخاذ إجراءات ميدانية لمنع استمرار الهبّة الفلسطينية، وذلك في ظل شعور سائد لدى الرأي العام بأن الحكومة عاجزة عن التعامل مع موجة الهجمات الفلسطينية.

ويدعو الجنرال نيتسان نوريئيل الرئيس السابق لشعبة محاربة الإرهاب في مكتب رئيس الحكومة إلى معاقبة منفذي العمليات بصورة جماعية، بإبعاد عائلاتهم إلى قطاع غزة، ويعتبر ذلك وسيلة عقاب فعالة ضد المنفذين. في حين يرى رئيس جهاز الأسبق إبان الانتفاضة الأولى يعقوب بيري أنه لا بدّ من تفعيل المسار السياسي مع الفلسطينيين، والبحث عن صفقات سياسية إلى جانب الإجراءات العسكرية المتخذة، ويعتبر بيري أن حل الصراع بين الشعبين لا يتم فقط بالعنف.

ويشير جنرال الاحتياط ورئيس مجلس الأمن القومي سابقًا غيورا آيلاند، إلى ضرورة حل موضوع الحرم القدسي بصورة مباشرة وفورية، لأنه بين الحين والآخر تندلع أحداث دامية بين الجانبين حول هذه القضية.

من جانب آخر، تشير صحيفة «معاريف» العبرية إلى تزايد التقديرات في الجيش «الإسرائيلي» بأنه إذا لم يعد الهدوء إلى الضفة الغربية والقدس في الأيام المقبلة، فإن أمراً عسكرياً باستدعاء جنود الاحتياط سيصدر لمواجهة الوضع المتفجر مع الفلسطينيين، وذلك لمساعدة قوات حرس الحدود.

وذكرت القناة «الإسرائيلية» العاشرة أن أجهزة الأمن «الإسرائيلية» رصدت في الأيام الأخيرة، ظاهرة متزايدة على صفحات شبكات التواصل الاجتماعي، ويتعلق الأمر بكتابة جنود «إسرائيليين» عبارات عنصرية تحريضية أبرزها: «الموت للعرب».

وتقول القناة إن هذه العبارات لا تؤثر فقط على سلوك الجنود تجاه الفلسطينيين والعرب، وتجعل قتلهم أمراً عادياً، إنما تؤثر سلباً على صورة «إسرائيل» في العالم لأن ما يكتبه الجنود ينتشر في كل أنحاء العالم.

وتستغرب القناة كيف أن قيادة الجيش «الإسرائيلي» عجزت عن وقف كتابات الجنود عبر «فايسبوك» و«تويتر» و«إنستاغرام» تحت وسم «الموت للعرب»، على رغم ما تملكه من إمكانيات تقنية وتكنولوجية.

Коммерсантъ

«كوميرسانت»: رباعيّ الوسطاء الدوليين قد يتّسع إلى 12 عضواً

نشرت صحيفة «كوميرسانت» الروسية مقالاً جاء فيه: يحتمل أن تُوسّع مجموعة الاتصال الرباعية الخاصة بالتسوية في سورية التي تضم حالياً: روسيا والولايات المتحدة وتركيا والسعودية.

وكان اجتماع وزراء الخارجية لهذه الدول الذي انعقد في نهاية الاسبوع الماضي في فيينا نقطة انطلاق لتشكيل مجموعة موسّعة لدعم العملية السلمية، قد تنضم إليها مصر والدول الخليجية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وإيران.

ويجري تشكيل التحالف الموسع الجديد على خلفية استمرار الاتصالات بين واشنطن وموسكو اللتين استطاعتا للمرة الأولى خلال فترة طويلة ماضية التوصل إلى مواقف مشتركة متفق عليها إزاء سورية. وقد اقتربتا من الاتفاق في شأن تحديد أيّ مجموعات للمعارضة المسلحة التي تحارب هناك يمكن اعتبارها «معتدلة»، وأيّ مجموعات متطرّفة.

وترى الصحيفة أن موافقة «الجيش السوري الحر» المدعوم من قبل الولايات المتحدة والسعودية وتركيا على إجراء حوار مع موسكو تعتبر بحسب رأي الخبراء تقدماً ملموساً في مسألة تشكيل مجموعة الوسطاء.

وبعد عقد الاجتماع في فيينا، أجري اتصال هاتفي بين لافروف وكيري مرتين. وكما أعلنت وزارة الخارجية الروسية فإنهما واصلا بحث مستقبل التسوية السياسية في سورية بمشاركة السلطة والمعارضة الوطنية وبدعم المجتمع الدولي، بما في ذلك دول المنطقة الرئيسة.

واتفق أعضاء المجموعة الرباعية للوسطاء على أن يعقد اجتماعها المقبل في 30 تشرين الأول الجاري. ومن غير المستبعد أن يزداد عدد أعضائه، علماً أن وزير الخارجية الأميركي لم يستبعد ذلك في بيان صادر عنه في أعقاب اجتماع فيينا. أما وزير الخارجية السعودي عادل الجبير فأكد في القاهرة أنه تم تحقيق بعض التقدم والتقارب بين مواقف الأطراف.

وبقيت مسألة مشاركة إيران في التسوية السورية معلقة حتى الآن، إذ إنّ الولايات المتحدة لمّحت إلى أنها غير جاهزة لإشراك طهران في العملية بهذه السرعة. بينما أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقابلة صحافية أجراها معه السبت برنامج «أخبار السبت» التلفزيوني الروسي، أنه لا يمكن تشكيل دائرة خارجية للتسوية السورية من دون مشاركة إيرانية، علماً أن بروكسل كانت قد أيّدت فكرة إشراك طهران إلى الجهود الدبلوماسية متعددة الجوانب.

وقال مدير معهد الدين والسياسة الروسي آلكسندر إيغناتينكو في تصريح أدلى به للصحيفة: ليست واشنطن غير الراضية عن تحسين العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، بل السعودية هي التي تعارض توسيع مجموعة الوسطاء على حساب إيران، الأمر الذي يجعل عضوية مجموعة الوسطاء التي تصرّ عليها موسكو موضع الشك.

أما روسلان بوخوف مدير معهد الاستراتيجيات والتكنولوجيات الروسي فصرح للصحيفة من جانبه إن الرياض لن تقيم عقبات أضافية أمام عملية التسوية لأن الأوضاع الداخلية في المملكة لا تساعد في ذلك بعد أن تورطت السعودية في المغامرة اليمنية وتحاول الآن إطفاء الحريق الذي نشب تحت قدميها.

وهناك عامل آخر لا يمكن الاستغناء عنه، قطر التي أعلنت الأسبوع الماضي أنها لا تستبعد تدخلها في سورية إلى جانب المعارضة المسلحة. وكانت الدوحة قد أعربت عن خيبة آمالها بسبب عدم توجيه دعوة إليها للمشاركة في مجموعة الوسطاء. وفي هذا السياق، قال آلكسندر إيغناتينكو إنه يجب ألا يغيب عن البال الدور الذي لعبته القوات الخاصة القطرية في حسم العملية الحربية ضد القذافي وسقوط طرابلس عام 2011.

ويرى الخبراء أن إعلان قيادة «الجيش السوري الحر» عن استعدادها لإجراء حوار مع موسكو هو نجاح للجهود الدبلوماسية الروسية، علما أن هذه القيادة كانت قد أعلنت أمس عن موافقتها على إجراء محادثات بمشاركة ممثلين عن روسيا، فاقترحت القاهرة مكانا لتلك المحادثات حيث يمكن أن تطرح موقفها وتناقش ما يمكن اتخاذه من خطوات مشتركة.

وبحسب معلومات وسائل الإعلام الروسية والأميركية فإن الجانبين الروسي والأميركي استطاعا الاتفاق على ثلاث نقاط، وهي أولاً: الاعتراف بالحفاظ على وحدة سورية، وثانياً: القضاء على تنظيم «داعش» وغيره من التنظيمات المتطرفة، وثالثاً: ضمان حق السوريين بانتخاب زعيمهم.

Bild.de

«بيلد»: انقسام داخل الحكومة الألمانية حيال مناطق الانتظار المقترحة

يعارض الحزب «الاشتراكي الديمقراطي» الشريك في الائتلاف الحاكم في ألمانيا خطط المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل الرامية إلى إرسال المهاجرين الذين لا أمل لديهم في اللجوء إلى ألمانيا، إلى ما يعرف بـ«مناطق الانتظار» تمهيداً لترحيلهم.

وفي مقابلة مع صحيفة «بيلد» الألمانية، نصح زيجمار جابريل زعيم الحزب الاشتراكي بعدم وضع إجراءات جديدة ومعقدة. لكنه لم يعارض بصورة كاملة كل التعديلات المشددة التي أقرت مؤخراً على القواعد المنظمة لطلبات اللجوء.

واقترح جابريل، الذي يشغل كذلك منصب نائب المستشارة، أن تقوم مراكز التسجيل بعمليات الاحتجاز والترحيل للمهاجرين الذين تم رفض طلبات لجوئهم.

وقد تسبب هذا الموضوع في انقسامات عميقة داخل التحالف الذي يجمع بين تحالف ميركل المسيحي الديمقراطي والحزب الاشتراكي.

وفي وقت كان توماس دي ميزير وزير الداخلية المنتمي إلى حزب ميركل المسيحي، قد صرح الجمعة الماضي أن هناك موافقة واسعة النطاق داخل الحكومة، فإن عدداً من ساسة الحزب الاشتراكي أعربوا عن قلقهم حيال هذه الخطط.

وفي تصريحات لصحيفة «باساور نويه برسه»، وصف رالف شتيجنر نائب رئيس الحزب الاشتراكي «مناطق الانتظار» بأنها ستكون بمثابة سجون جماعية. مؤكداً أن مثل هذا الأمر لن يحدث في ظل وجود الحزب الاشتراكي في الحكم.

واقترح مشرّعون آخرون إنشاء مراكز تسجيل عند الحدود كبديل من أجل النظر في فرص قبول طلب اللاجئ قبل السماح له بالدخول إلى البلاد.

يشار إلى أن التعديلات المشددة على قانون اللجوء التي دخلت حيّز التنفيذ نهاية الأسبوع الماضي، تنصّ على قضاء طالب اللجوء وقتاً أطول داخل مراكز الاستقبال والحصول على مساعدات عينية أكثر من المساعدات المالية مع تسريع ترحيل طالبي اللجوء المنحدرين من كوسوفو ومقدونيا وألبانيا على أساس تصنيف هذه البلاد ضمن القائمة المعروفة باسم «الأوطان الآمنة».

وتواجه ميركل وحكومتها ضغوطاً متزايدة من أجل السيطرة على أزمة اللاجئين التي تجتاح أوروبا، وذلك في ظل الجهود التي تبذلها الحكومات الإقليمية للتعامل مع أعداد المهاجرين الكبيرة.

The Daily Telegraph

«ديلي تلغراف»: الشراكة الاستراتيجية بين السعودية وبريطانيا في خطر

أعرب السفير السعودي في لندن عن قلقه من الانتقادات البريطانية لوضع حقوق الإنسان في السعودية، معتبراً أنها تهدّد التعاون بين البلدين، بعد انسحاب لندن من استدراج عروض سعودي.

وكتب الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز في مقال نشرته صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية: «السعودية دولة ذات سيادة (...) وكما نحترم العادات المحلية والتقاليد والقوانين والمعتقدات في بريطانيا العظمى، نتوقع أن تبدي المملكة المتحدة احتراماً مماثلاً حيالنا».

وتابع: «مؤخراً، حصل انتهاك لهذا الاحترام المتبادل عندما أفاد جيريمي كوربين زعيم المعارضة أنه أقنع رئيس الوزراء ديفيد كاميرون بإلغاء عقد حول نظام السجون مع السعودية بقيمة 5.9 ملايين جنيه. وصادف ذلك تكهنات ربطت هذا الإلغاء بعدد من الأحداث الداخلية في المملكة. وقبل أسبوعين، تم سحب المشاركة البريطانية لاستدراج العروض السعودي هذا، فيما كانت لندن تعرب عن قلقها حيال مصير أحد رعاياها بعد الحكم عليه بالجَلد في السعودية».

وتابع السفير السعودي: «إن كانت العلاقات التجارية المهمة بين البلدين ستخضع لبعض الايديولوجيات السياسية، فستصبح هذه المبادلات التجارية مهدّدة».

وأضاف أنّ بلاده توفّر وظائف لخمسين ألف عائلة بريطانية في البلدين بفضل عقود تجارية بقيمة عشرات مليارات الجنيهات، فيما استثمر السعوديون 90 مليار جنيه في القطاع الخاص في المملكة المتحدة.

من جهة أخرى، لفت الدبلوماسي السعودي إلى أنّ أجهزة الاستخبارات التابعة لبلاده تشكّل مصدر معلومات لا يقدّر بثمن في خصوص أنشطة الجماعات الإرهابية. مشيراً إلى معلومة نقلت إلى المملكة المتحدة في 2010 تتعلق بمحاولة هجوم أدّت على الأرجح إلى إنقاذ حياة الآلاف بحسب قوله.

ويتعرض القضاء السعودي تكرارا لانتقادات المجتمع الدولي بسبب قساوة الأحكام التي يصدرها. وأفادت منظمة العفو الدولية في آب أن 2208 أشخاص على الأقل أعدموا في السعودية بين كانون الثاني 1985 وحزيران 2015، نصفهم تقريباً من الأجانب. كما شمل هذا العدد قاصرين وأفرادا يعانون من مشاكل عقلية.

تقرير — هل تستطيع أميركا استخدام أسلحتها النووية؟

نشرت «إنترناشونال إنترست» تقريراً تساءلت في مستهلّه: لماذا تملك الولايات المتحدة ترسانة أسلحة نووية وماذا يفترض عليها أن تفعل بها؟

وتابعت: هذا في الحقيقة سؤال معقّد، خصوصاً في القرن الحادي والعشرين، فحتى خلال الحرب الباردة كانت هناك انقسامات قوية بين الاستراتيجيات الأميركية حول الغرض من الأسلحة النووية. كان البعض يرى أنها كانت توجد فقط من أجل ردع الهجمات النووية على الولايات المتحدة، وكان آخرون يرون أنها كانت موازن عسكري بين الغرب فائق التسليح وبين التحالف الشيوعي العملاق. كيف حصلنا على الرادع النووي الذي نملكه؟ وفي أي اتّجاه علينا أن نسير؟

إنّ القوة النووية الأميركية اليوم هي نتيجة تراكمية لعدد من القرارات التي اتّخذت على مدار 70 سنة. كانت قاذفات القنابل في فجر الحرب الباردة العمود الفقري للرادع النووي الأميركي، بما أنّه لم تكن هناك طريقة أخرى لإيصال الأسلحة إلى مسافات طويلة، كما طوّر السوفياتيون قاذفات قنابل طويلة المدى ولكنها كانت تعد أدنى من نظيراتها الأميركية، وكان عليها عبور محيطين كي تصل إلى أميركا الشمالية.

حاولت الولايات المتحدة في البداية استخدام ميزاتها النووية في احتواء التوسّع السوفياتي عبر التهديد باستخدام قوتها النووية ردّاً على أي اعتداء سوفياتي في أي مكان. كانت هذه سياسة «ردّ الفعل الشامل» المتّبعة في حقبة آيزنهاور، ولكنّها كانت علامةً على اليأس أكثر منها استراتيجية. لم تكن أمام الولايات المتحدة وحلفائها طريقة لمواجهة تفوّق الاتحاد السوفياتي الهائل في الأسلحة التقليدية (وحليفها الشيوعي الصيني الضخم) في أوروبا أو آسيا بالقوة التقليدية. هدّد الأميركيون المتفوّقون سلاحاً وعدداً بالاستجابة في الأوقات والأماكن التي تختارها بالأسلحة النووية، ولكن واشنطن لم توضّح قط ما الذي سيحفّز هذه الاستجابة النووية. وكان ردّ الفعل الشامل، على رغم أنّه كان محاولة مبكّرة لتشكيك العدو، تهديداً أجوف بمجرّد أن أصبح بإمكان السوفياتيون الاستجابة بالطريقة نفسها.

نوّع كلٌ من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة منذ الخمسينات والستينات قواتهما الاستراتيجية، سرعان ما طوّر الجانبان صواريخ طويلة المدى، ولكن ربما كانت النسخ الأولية في أسوأ شكل ممكن؛ إذ كانت هناك رؤوساً حربية فوق صواريخ غير دقيقة نسبياً ثابتة على قواعد الإطلاق. كانت هذه الصواريخ وقاذفات القنابل الموجودة في الخارج في الهواء الطلق مثل البطّ الجالس، ما جعلها إغراءً مزعزعاً وقويّاً للعدوّ كي يجعلها ضربته الأولى.

بدأت القوتان العظمتان في الستينيات في دفن صواريخهما في الأرض وإخفائها تحت الماء، كانت القدرة على البقاء هي مفتاح الاستقرار؛ إذا لم يكن أي جانب يستطيع ضمان تحييد الجانب الآخر بهجوم مفاجئ، لن يخاطر أحدهما بالانتحار. خلق هذا الحالة التي يسمّيها الاستراتيجيون الأميركيون «التدمير المؤكد المتبادل»؛ وهي مرحلة اختاراها جزئيّاً بسبب تمسيتها المثيرة.

نشرت الولايات المتحدة صواريخها الباليستية العابرة للقارات فوق مساحات واسعة في الغرب الأميركي، ولكن الأميركيين استغلّوا مهاراتهم البحرية العالية لصنع رادع بحري قوي أيضاً (كما فعل السوفيات ولكن بأعداد أقل). عنت هذه التغييرات أنّه سرعان ما كان للجانبين قدرة آمنة على تنفيذ هجوم ثانٍ، أو قدرة مضمونة على الرد بعد التعرّض لهجوم.

وصلت الولايات المتحدة بحلول عام 1967 إلى ذروة التسليح، فكان لديها 32.000 سلاحاً، من القنابل الصغيرة وحتى القنابل شديدة الانفجار، وعكس تنوّع القوى الحرب التي كان قادة الولايات المتحدة واستراتيجيّوها يتوقعون خوضها. افترضت الولايات المتحدة وحلفاؤها من الناتو خلال الحرب الباردة أنّه مهما كان الذي سيبدأ مواجهة بين الغرب والشرق، فإنّ الصراع سينتقل إلى الحدود الألمانية؛ «الجبهة المركزية»، في أوروبا. وكانت هذه الدعوى تقول إنّ السوفيات سيتحفّزون تماماً لإبعاد أي صراع بعيداً عن المناطق التي يكونون فيها أضعف أو أقل قدرةً (مثل آسيا أو الشرق الأوسط) ونقله إلى منطقة يتمتّعون فيها بتفوّق تقليدي ضخم.

بمجرّد أن تدور الحرب في أوروبا، سيكون الناتو مجبراً على الاستسلام مهما كانت المشكلة لكي يجعل السوفيات يرخون قبضتهم على أوروبا الغربية، منحت الأسلحة النووية الغرب فرصته الوحيدة لوقف مثل هذا الهجوم. قد تطلق الأسلحة الصغيرة قصيرة المدى (الأسلحة النووية «التكتيكية») التي تبدأ من البازوكا وحتى المدفعيات، مدمّرة دبابات السوفيات المتقدّمة ومعيقة الغزو. كان الهدف إقناع الاتحاد السوفياتي أنّه لن يكسب شيئاً من الاعتداء، بما أنّ كل السيناريوات ستؤدّي إلى تبادل نووي كبير.

ولكن هل كان الأميركيون ينوون حقاً استخدام الأسلحة النووية؟ أم أنّهم كانوا يحاولون ردع السوفيات عن استخدام القوة النووية ضدّ الولايات المتحدة والناتو؟ كانت إجابة الولايات المتحدة: بناء قوة نووية مصمّمة لتلائم كلا من الردع والحرب النووية. كان الموقف الأميركي في أواخر الستينات في الحقيقة أشبه بمفارقة؛ إذ كانت الطريقة الوحيدة لإقناع الاتحاد السوفياتي أنّنا لم نرد أن نكون جزءاً من حرب نووية هي امتلاك خطة منطقية لخوض هذه الحرب، والحفاظ على قوة موثوقة يمكنها تنفيذ تلك الخطة. ومن ثم تحوّل الثلاثي النووي الأميركي من أساس منطقي للقدرة على البقاء إلى زيادة الخيارات من أجل الاستخدام النووي في سيناريوات متنوّعة تتراوح بين ضربات محدودة وحرب شاملة، وتظلّ تلك القوة وخياراتها المتعدّدة في وضعها على نحوٍ كبير حتى اليوم.

اليوم قد انتهت الحرب الباردة ـ أو على الأقل الحرب الباردة الأخيرة ـ كيف يبدو الرادع الاستراتيجي الأميركي اليوم؟ وأيّ غرض عليه أن يخدم من أجل أمنها القومي؟

أولاً: من المهم الإشارة إلى أنّ معضلة ردّ الفعل الشامل ما زالت قائمة بطريقة ما حتى اليوم، ماذا يمكن للقوة النووية الأميركية المصمّمة من أجل الحرب العالمية الثالثة أن تفعل ضد أمة صغيرة قد تفكّر في استخدام الأسلحة الكيماوية على سبيل المثال أو قنبلة تكتيكية واحدة في مواجهة إقليمية؟ هل الولايات المتحدة مستعدّة فعلاً لشنّ ضربات نووية ضد كوريا الجنوبية أو إيران؟

ثانياً: على رغم أنّ القوة الأميركية أصغر كثيراً الآن ممّا كانت خلال الحرب الباردة (تملك على سبيل المثال 450 منصة إطلاق أرضية فقط بدلاً من 1000)، وما زالت مصمّمة من أجل صراع نووي كبير مع منافس بلا نظير. وفقاً لمعاهدة أميركا مع الروس لا يمكنها سوى امتلاك 700 قاذفاً ـ لأي مزيد من الصواريخ الأرضية أو غواصات الصواريخ إضافة إلى قاذفات القنابل ـ ولا يمكنها سوى حمل إجمالي 1550 رأساً حربية، كيف على أميركا إذا ترتيب قواها داخل تلك الحدود؟

لقد أجرت الولايات المتحدة ثلاثة تقييمات لقواها النووية في أعوام 1994 و2002 و2010، وانتهت فيها كلها إلى أنّها بحاجة إلى الإبقاء على الثلاثي، ولكن هل ما زالت أميركا بحاجة إلى قاذفات قنابل طويلة المدى؟ هل عليها التخلّص من الصواريخ الباليستية ونقل معظم صواريخها إلى تحت الماء كما قال البعض؟ كم نحتاج من الغواصات ومن الأسلحة عليها؟ هل ما زال الناتو بحاجة إلى أسلحة نووية تكتيكية بعدما أصبح حلف الأطلسي الآن قوة عظمى وروسيا قوة إقليمية أدنى؟

يواجه الرادع النووي الأميركي اليوم خيارات صعبة تتعلق بالتحديث، ترسم القوات الجوية والبحرية خططاً لقاذفات جديدة وجيل جديد من الغواصات، ستحدّث الترسانة التكتيكية الأميركية بتكلفة كبيرة. ستكون النتيجة في الواقع نسخة مصغّرة من الرادع النووي الذي امتلكناه خلال الحرب الباردة، وهي فكرة كان سيكون بيعها أصعب حتى تظهر روسيا مجدّداً بصورة تهديد شديد لأمن الولايات المتحدة. ولكن مع التكاليف المتوقّع أن تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، قد حان الوقت أن نسأل إذا ما كانت بنية قوانا النووية واستراتيجياتنا السابقة منطقية أم لا.

ستضطر الحكومة التالية إلى إجراء تقييمها الخاص للوضع النووي الأميركي عندما تأتي إلى المنصب بعد عام 2017، هل ستبدأ من الصفر أم ستصدّق فقط على قرارات اتّخذت في الستينات والسبعينات؟ لاقاعدة تقول إنّ الإجابات السابقة هي إجابات خاطئة ولكن كل مخطّط يعرف أنّ هناك دائماً عدو ماكر صعب عند تنظيم القوى المستقبلية؛ وهو الجمود البيروقراطي.